رايدل لـ «الراي»: مصادر موثوقة في إسرائيل أكدت لي أن «الموساد» قام بتصفية مغنية

حسين عبدالحسين – واشنطن | جريدة الرأي الكويتية

2008.02.17

قرابة منتصف ليل الثالث عشر من فبراير، انفجرت سيارة من نوع «ميتسوبيشي باجيرو» في حي كفرسوسة في دمشق... وبعد ارتباك اعلامي عالمي دام حتى اليوم الثاني واقفال استخباراتي سوري لمنطقة الانفجار، اعلن تلفزيون «المنار» التابع لـ «حزب اللّه» مقتل احد ابرز قادته، عماد مغنية، المطلوب لدى اكثر من جهاز استخباري عالمي، والذي عاش معظم حياته في الظل.

فور اعلان النبأ، وجه «حزب اللّه» اصابع الاتهام الى اسرائيل، التي ارتبكت اولا، فرفض مكتب رئيس الوزراء ايهود باراك الادلاء باي تعليق ثم ما لبث ان نفى الاتهامات بالضلوع في الحادث. لاحقا، وفي ما يشبه التبني، اثنى النائب والرئيس السابق لجهاز «الموساد» داني ياتوم على العملية من دون ان يعلن مسؤولية بلاده عنها.

بعد مرور يومين على الجريمة، ارسل كل من ايران و«حزب اللّه» فرق تحقيق الى مسرح الجريمة في دمشق - رغم ان مصدر سوري نفى ذلك - ما اشعل فرضية كانت سادت فور وقوع الحادث عن تورط سوري ما في الجريمة، ربما - حسب هذه الفرضية - لكسب رضا الاميركيين وابعاد كأس محاكمة قتلة رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري عن النظام السوري.

وتعتمد هذه الفرضية على القول بصعوبة اختراق الامن السوري للوصول الى مغنية، وعلى اعتبار ان هذه الحادثة الفريدة من نوعها لا تحصل الا بتواطؤ سوري او، حسب فرضية ثانية، بخرق استخباري اسرائيلي جبار. هناك ايضا فرضية ثالثة بعيدة عن التواطؤ السوري والاختراق الاسرائيلي، تفيد باحتمال تدبير مشهد الاغتيال من دون موت مغنية لابعاده عن مطاردة اجهزة الامن العالمية.

في واشنطن، اكد نائب مدير مكتب مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الاميركية جيرالد فيرستين، ان الولايات المتحدة لم تعقد اي صفقة مع سورية لتصفية مغنية. وقال في مقابلة اجرتها معه «الراي»، ان التقديرات الاميركية «تؤشر الى موت مغنية، وهو ما يحسم فرضية فبركة قصة موته».

اما عن من يقف خلف مقتله، فيرد: «على حد علمي، لم يتأكد حتى الآن ان كانت عملية اغتيال ام حادثة

ام شيء من نوع آخر. حتى الحكومة السورية لم تعلن حتى الساعة عن اسباب الوفاة». لذا، «ما زال من السابق لاوانه التفكير بمن اقدم على فعل (اغتيال) قد يكون لم يحصل».

لكن، يصعب للمراقب بان يصدق بان الاميركيين لا يعرفون كيف قضى مغنية، وعلى يد من؟

في العام 2006، اصدر مكتب مكافحة الارهاب في الخارجية الاميركية، تقريرا جاء فيه ان واشنطن فاتحت الحكومة اللبنانية بموضوع القبض على مغنية، وان الاخيرة اوضحت لها ان «عفوا يشمل الافراد اللبنانيين المشاركين في اعمال عنف اثناء الحرب الاهلية (صدر بعد اتفاق الطائف) يمنع الحكومة من ملاحقة قضايا ارهابية تهم الولايات المتحدة». ويضيف التقرير: «رغم شواهد تدل على عكس ذلك، يصر بعض مسؤولي الحكومة اللبنانية على ان مغنية... لم يعد في لبنان».

ويظهر التقرير، ان واشنطن ما لبثت ترصد تحركات مغنية وتطالب بيروت باسترداده لمحاكمته امام محاكمها اذ انه، حسب فيرستين، «مدان في محاكم اميركية، ونحن نعتبره العقل المدبر خلف الاعتداءات على سفارتنا مرة في بيروت الغربية ومرة في الشرقية، فضلا عن الاعتداء على مقر المارينز في العام 1983 وعلى معقل القوة الفرنسية في اليوم نفسه، وقتله لغطاس البحرية الاميركية بوبي ستتهام على متن رحلة تي دبليو اي 847 عام 1985، والكولونيل (وليام) هيغينز».

وبما ان واشنطن ترصد تحركات مغنية، سألت «الراي» فيرستين اذا كانت حكومته تقدمت بطلب استرداد امام الحكومة السورية، فاجاب: «كان مغنية كثير الاسفار والتنقل بين لبنان ودمشق وطهران... وعلى كل حال، فان سجل سورية في التعاون مع الولايات المتحدة في مواضيع الارهاب، ضعيف ومخيب للآمال».

ويضيف: «اعلم ان هناك من يقولون ان سورية فعلت ذلك خدمة لنا، لكني استبعد ان تقوم سورية بهكذا خدمة من دون الاتفاق المسبق معنا. وهذا لم يحدث».

ويؤكد كلام فيرستين التدهور غير المسبوق في العلاقة الاميركية - السورية... ففي الايام الاخيرة، قامت واشنطن باصدار امر تنفيذي يشمل مسؤولي النظام السوري ويفرض على اموالهم المنقولة وغير المنقولة عقوبات اقتصادية تفرضها واشنطن عادة على «ارهابيين». كما زادت واشنطن من مساهمتها في تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة الحريري من 7 الى 10 ملايين دولار، في اشارة الى ان هذه المحاكمة ليست عرضة للتفاوض، لا مع النظام السوري ولا مع غيره.

عليه، اذا كان مغنية قضى فعلا، حسب معلومات قيادي مكافحة الارهاب في العاصمة الاميركية، وان كانت واشنطن تنفي نفيا قاطعا عقدها اي صفقة مع دمشق، فان الفرضية الوحيدة المحتملة لمقتله هي اختراق امني كبير قام به «الموساد»، داخل دمشق، ونجح في تصفية «الحاج رضوان»، كما يحلو لمناصري «حزب اللّه» تسميته.

وبعكس الاعتقاد السائد عموما، فان عملية التفجير الاسرائيلية داخل دمشق، ليست الاولى من نوعها، اذ قام الاسرائيليون في 26 سبتمبر 2004 بتفجير سيارة القيادي في حركة «حماس» عزالدين الشيخ خليل، بينما كان يستعد ليستقلها وهو في العاصمة السورية. يومها، كما اليوم، لم تتبن تل ابيب العملية، فيما قامت كل من سورية و«حماس»، بتوجيه اصابع الاتهام اليها.

يؤكد هذا الانطباع بروس رايدل، المسؤول السابق المخضرم في وكالة الاستخبارات المركزية (سي اي ايه)، الذي قال لـ «الراي»، ان «اسرائيل تقف وراء اغتيال مغنية».

ويوضح رايدل، الذي يعمل اليوم في مركز ابحاث سابان في معهد بروكينغز في واشنطن: «اكدت لي مصادر موثوقة في اسرائيل ان الموساد قام بتصفية مغنية». ويضيف «ان الاسلوب المعتمد يشبه النمط الاسرائيلي، اذ ان العبوة صغيرة ولم تدمر الا مقاعد الركاب من دون باقي هيكل السيارة، وهو اسلوب مطابق لعملية تفجير واغتيال المسؤول الفلسطيني في العام 2004».

واذا كانت اسرائيل استخدمت هذا الاسلوب في التفجير سابقا، فما هو الجديد وما هو نوع الاختراق الذي احرزته في قتل مغنية؟

يجيب رايدل، ان «النجاح يكمن في ان الموساد نجح في تحديد شكل وهوية مغنية، ومن ثم، هناك عملية الرصد والتفجير الاسهل نسبيا».

مصادر متابعة لعملية الاغتيال، رفضت الافصاح عن هويتها، ايدت رأي رايدل، واعتبرت ان الاختراق الامني يكمن في تحديد ملامح هوية مغنية. وقالت: «لم يكن باستطاعة الا عدد قليل جدا من الاشخاص التعرف على مغنية. هذا يعني ان احد الموثوقين في هذه الدائرة الضيقة - الذي قد يكون مسؤول سوري رفيع المستوى - قام بتسريب هويته للموساد الذي قام بتصفيته. هذا الاعتقاد هو ما دفع ايران وحزب اللّه الى ارسال فرق تحقيق للعثور على خائن سوري محتمل».

وتضيف المصادر: «لكن هذا الاحتمال ضعيف نظرا لتعقيدات سياسية كثيرة. الاحتمال الارجح ان الموساد قام برصد تواجد مغنية في الاماكن القليلة المعروف عنه التواجد فيها، مثل الاجتماعات السورية - الايرانية رفيعة المستوى... يرسل الاسرائيليون عملاءهم ويقومون بالتعرف على كل الموجودين. الوحيد الباقي ممن لم يمكن التعرف عليه، هو مغنية. هذا هو الاحتمال الارجح لكيفية حصول الاختراق الاسرائيلي للامن السوري ولتدابير مغنية».

وتنفي المصادر حرص الاسرائيليين على اعتقال مغنية وهو حي للافادة من معلومات قد يمتلكها عن الطيار المفقود رون اراد وعن جنودهم الاسرى لدى «حزب اللّه». «الاسرائيليون يعلمون ان مغنية متمرس في عدم الافصاح عن معلومات حتى في الاسر. هكذا اصبحت قيمة تصفيته اكبر بكثير من اعتقاله».

«على كل حال»، يقول رايدل، «ان هذه العملية النوعية كانت بمثابة ضربة معلم للاسرائيليين، وهي ستدفع مسؤولي حزب اللّه مثل (الامين العام السيد حسن) نصراللّه الى المزيد من الاختباء».

بدوره، يوافق الخبير في الشؤون الايرانية اكبر اتري، والذي فر من ايران منذ سنوات قليلة، على فداحة الضربة وتأثيرها، ليس فقط على قدرات «حزب اللّه» الاستخبارية والميدانية، بل على ايران نفسها وعلى «طول ذراعها حول العالم»، ويقول لـ «الراي»، ان «من غير الاعتيادي ان يقوم مرشد الجمهورية علي خامنئي بارسال برقيات تعزية، لكنه فعل ذلك بتعزيته بمغنية».

كما يلفت اتري الى زيارة وزير الخارجية الايراني منوجهر متكي لبيروت ومشاركته في حفل تأبين مغنية. ويقول: «هذ الرجل (اي مغنية) كان واحدا من ثلاثة او اربعة مؤسسين لحزب اللّه. علاقته مباشرة بخامنئي وهو من اهم القياديين في الهرم في طهران».

وحسب اتري، فان ايران لا تثق ابدا بسورية ولذلك ارسلت فريق تحقيق الى مكان الجريمة. لكنه يستبعد قيام دمشق بالتلاعب بطهران في موضوع بهذا الحجم. «بامكان السوريين حضور مؤتمر انابوليس، على عكس رغبات طهران، او استقبال هذا المسؤول الاميركي او ذاك، لكن ليس بامكانهم التلاعب بمصير قياديين رفيعي المستوى، من امثال مغنية، من المحسوبين على النظام الايراني».

ويعطي اتري، زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبداللّه اوجلان، الذي قامت دمشق بترحيله، لتعتقله انقرة في احدى الدول الافريقية، تحت ضغط وتهديد عسكري تركي، مثالا على الصفقات السورية مع الدول على حساب افراد. كما يعطي مثال بعض البعثيين العراقيين ممن سلمتهم دمشق الى الولايات المتحدة. ويقول: «هؤلاء، كما يسميهم العراقيون، ايتام النظام العراقي السابق. لكن مغنية ليس بيتيم وسورية تعرف ذلك واسرائيل قصمت ظهر حزب اللّه بقتلها مغنية».